

المبسوط

في البيع واﻻ أعلم .

\$ باب بيوع ذوي الأرحام \$ (قال) (ليس ينبغي للرجل أن يفرق بين الجارية وولدها في البيع ولا في الهبة ولا في الصدقة ولا في الوصية إذا كان صغيرا) لما روي أن زيد بن حارثة رضي اﻻ عنه قدم بسبايا فخرج رسول اﻻ صلى اﻻ عليه وسلم يتصفحهم فرأى جارية والهبة فسأل رسول اﻻ صلى اﻻ عليه وسلم عن شأنها فقال زيد رضي اﻻ عنه احتجنا إلى نفقة فبعنا ولدها فقال صلى اﻻ عليه وسلم أدرك أدرك لا توله والدة بولدها .

وقال النبي صلى اﻻ عليه وسلم من فرق بين والدة وولدها فرق اﻻ تعالى بينه وبين الجنة وفي رواية فرق اﻻ تعالى بينه وبين أحبته يوم القيامة وكذلك كل ذي رحم محرم .

والحاصل أنه إذا اجتمع في ملكه شخصان بينهما قرابة محرمة للنكاح وهما صغيران أو أحدهما صغير فليس له أن يفرق بينهما في الإخراج عن ملكه بالبيع عندنا وقال الشافعي في الوالدين والمولودين كذلك وفيما سوى ذلك لا بأس بالتفريق بناء على مذهبه في عتق أحدهما على الآخر عند دخوله في ملكه ووجتنا في ذلك ما روي أن رسول اﻻ صلى اﻻ عليه وسلم وهب لعلي كرم اﻻ وجهه أخوين صغيرين ثم لقيه بعد ذلك فقال ما فعل الغلامان فقال بعت أحدهما فقال أدرك أدرك والمعنى فيه أن الصغير يستأنس بالكبير والكبير يشفق على الصغير ويقوم بحوائجه ففي التفريق بينهما إباحتهما وترك الترحم عليهما وقد قال النبي صلى اﻻ عليه وسلم من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا والكافر والمسلم في ذلك سواء

لاستوائهما في الشفقة التي تنبني على القرابة ثم تمتد هذه الكراهة إلى البلوغ عندنا وقال الشافعي إلى أن يستغني الصغير عن الكبير في التربية واعتمادنا في ذلك ما ذكره الدارقطني في مسنده بالإسناد عن رسول اﻻ صلى اﻻ عليه وسلم أنه قال لا تجمعوا عليهم بين السبي والتفريق ما لم يبلغ الغلام وتحض الجارية وقد قال بعض مشايخنا رحمهم اﻻ إذا راهق الصغير ورضيا أن يفرق بينهما فلا بأس بالتفريق بينهما لأن كل واحد منهما من أهل النظر لنفسه وربما يريان مصلحة في ذلك فلا بأس بالتفريق عند ذلك برضاهما فأما بعد البلوغ فلا بأس بالتفريق بينهما لأن كل واحد منهما يقوم بحوائجه وربما لا يستأنس بعضهم ببعض بل يستوحش بعضهم من بعض إذا اجتمعوا في ملك رجل واحد حتى يؤدي إلى قطيعة الرحم ولهذا حرم